دور الدولة في تنمية قطاع التمور

يعتبر قطاع التمور من أهمّ مكوّنات المنظومة الفلاحية بالبلاد التونسية حيث قدرت نسبة مساهمته بحوالي 5 % في القيمة الجملية للإنتاج الفلاحي و12 % في القيمة الجملية للصّادرات الفلاحية في سنة 2006 علاوة على دوره الهامّ في مجال التّشغيل والتّنمية الجهوية إذ يمثّل الثروة الأساسية لمناطق الجنوب التونسي. كما تساهم الواحات في التصدي لظاهرة التصحر وفي المحافظة على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي[1].

وتغطّي المساحات المغروسة نخيلا في سنة 2006 حوالي 32.980 هك تتوزّع بين 16.000 هك بولاية قبلي و 8.220 هك بولاية توزر و 6.940 هك بولاية قابس و 1.820 هك بولاية قفصة. ويقدّر العدد الجملي للنّخيل بحوالي 4,539 مليون نخلة منها حوالي 62,3 % من صنف دقلة نور. ويتعاطى زراعة النّخيل حوالي 50.000 فلاح[1].

وقد عرف إنتاج التمور تطوّرا مطّردا حيث مرّ من 112 ألف طن سنة 2001 تاريخ نهاية المخطط التاسع إلى 133 ألف طن سنة 2006 منها 69 ألف طن بولاية قبلي و 38 ألف طن بولاية توزر[1].

وبلغت الكمّيات المصدّرة خلال موسم 2006/2005 حوالي 42.770 طنا أمّنت عائدات ماليّة قدرها 131,206 م.د. وتحتلّ تونس المرتبة الأولى عالميا في ترتيب البلدان المصدّرة للتّمور على مستوى القيمة والمركز الرّابع على مستوى الكميّة [1].

وتطبيقا لتوصيات المجلس الوزاري المضيّق المنعقد في مارس 1998 تمّ إعداد خطة عشرية تهدف إلى النهوض بقطاع التمور بالرفع من الإنتاج والتصدير ليبلغا على التوالي 150 ألف طن و 35 ألف طن في موفّى سنة 2008. وتتمثّل أهمّ محاور الخطة في تحسين التقنيات الزراعية وتدعيم التكوين المهني وتحسين تنظيم المهنة إلى جانب تدعيم برامج البحث. كما اهتمّت الخطة بالترويج الداخلي وحماية المنتوج عن طريق الخزن علاوة على النهوض بالتصدير وتدعيم صناعة التحويل.

---

[1] المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية وتقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2006 والمجمع المهني المشترك للغلال.

ووجّهت دائرة المحاسبات اهتمامها إلى تقييم مجهودات الدولة المبذولة من أجل تنمية قطاع التمور للوقوف على مدى التوفّق في تحقيق الأهداف المرجوّة من ذلك. وقد تمحورت المهمّة حول الإنتاج والاحاطة والتأطير والترويج الداخلي والتحويل والتصدير. ولهذا الغرض شملت أعمال الرقابة المصالح ذات العلاقة بوزارة الفلاحة والموارد المائية وبالمندوبيتين الجهويتين للتنمية الفلاحية بتوزر وقبلي ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمجمع المهني المشترك للغلال ووكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي . كما شملت أعمال الرقابة المصالح التابعة لوزارة الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والمركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة التجارة والصناعات التقليدية والديوان التونسي للتجارة.

I- الإنتـــاج

يعزى التطوّر الملحوظ لإنتاج التمور الذي بلغ سنة 2006 حوالي 133 ألف طن مقابل 101 ألف طن سنة 1997 أساسا إلى احتساب إنتاج المساحات غير المرخّص فيها [1] خاصّة بولاية قبلي التي تحتوي على النصيب الأكبر من تلك المساحات والمقدّر بحوالي 6200 هك. فقد ارتفع إنتاج هذه المساحات خلال نفس الفترة إلى حوالي 18 ألف طن سنة 2006 وذلك علاوة على دخول الغراسات الجديدة طور الإنتاج وخاصّة منها تلك الموجودة بواحات رجيم معتوق.

ولئن قارب الإنتاج أهداف خطة النهوض بقطاع التمور فإنّ ذلك لا يحجب النقائص التي ما زال يشكو منها القطاع خاصّة من حيث الإنتاجية التي ظلّت في مستوى نفس المعدّل المسجّل قبل انطلاق الخطة وهو 37 كلغ للنخلة المنتجة. ويستنتج من ذلك أنّ الزيادة في الكميات المنتجة لم تكن ناتجة في أغلبها عن توفّق الخطة في تطوير الإنتاج لا سيما وأنّ جلّ مكوّناتها لم تنجز بالصفة المرجوّة.

ولمزيد الرّفع في الإنتاج وأمام محدودية التوسعات في الغراسات الجديدة المرخّص فيها نظرا إلى قلّة الموارد المائية المتوفّرة بالجنوب يبقى تحسين الإنتاجية من أهمّ الرهانات حيث ما زال المجال واسعا لتطوير المردودية علما بأنّ بعض الواحات بولاية قبلي بلغت إنتاجيتها 100 كلغ للنخلة في سنة 2006. كما يعتبر التحكّم في الجودة من أهمّ تحديات القطاع

[1] وهي المساحات المحدثة من قبل الفلاحين خارج المناطق السقوية التي أنشأتها الدولة والتي يتمّ سقيها بواسطة آبار غير مرخّص فيها.

للرفع من نسبة التمور الممتازة المنتجة لا سيما وأنّ نسبة التمور المصدّرة من هذا الصنف لم تتعد 1 % من جملة الصادرات خلال موسم 2005/ 2006.

وقد بيّنت أعمال الرقابة التي تركّزت على ولايتي قبلي وتوزر اللّتين تؤمّنان أكثر من 80 % من الإنتاج الوطني أنّ قطاع التمور يشهد نقائص من شأنها أن تؤثّر سلبا في الإنتاج وجودته. وتعلّقت هذه النقائص أساسا بتطبيق التقنيات الزراعية وبمقاومة الأمراض والآفات وبالعناية بالواحات القديمة.

أ ـ التقنيات الزراعية

أولت خطة النهوض بقطاع التمور أهمية خاصة للعناية بالواحات وذلك من خلال تطبيق التقنيات الزراعية. وتمّت في هذا الإطار برمجة بعث ضيعات نموذجية من خلال اختيار 50 ضيعة تمتدّ على مساحة 26 هكتارا يتمّ فيها تطبيق برامج استغلال مندمجة تعتمد على التقنيات الحديثة وذلك بهدف الارتقاء بإنتاجية تلك الضيعات لتصبح مراكز إشعاع لبقية الفلاحين. وقد قدّرت كلفة هذا البرنامج بحوالي 230 أ.د على أن ينجز خلال أربع سنوات انطلاقا من سنة 1998.

ورغم الشروع في إنجاز بعض مكوّنات هذا المشروع مثل اختيار الضيعات واقتناء المعدات وتوفير بعض المستلزمات اتّضح من خلال متابعة إنجاز الخطة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والمجمع المهني المشترك للغلال أنّ الأهداف المرسومة لم تتحقّق نتيجة بالأساس لغياب شروط مدروسة لاختيار الضيعات ولمحدودية نجاعة الأعمال الفلاحية المطبّقة. ولم يتسن بالتالي تقديم نتائج التجربة للفلاحين كنموذج يمكن اتباعه.

ومن جهة أخرى بيّنت أعمال الرقابة أنّ تطبيق التقنيات الزراعية عموما ما زالت تشوبه بعض النقائص تتعلّق أساسا بالرّي وبخدمة الأرض وبالتلقيح وبالتسميد وبتخفيف العراجين.

1- الـــرّي

تعتبر فلاحة النخيل من الزراعات السقوية التي تحتاج إلى الري كامل السنة. وتقدّر حاجات النخيل من الماء بحوالي 24.000 م^3 في الهكتار في السنة حسب دراسة أنجزت في سنة 1970.

ونظرا إلى محدودية الموارد المائية تبيّن أنّ الكميات الفعلية للري التي انتفعت بها غراسات النخيل في سنة 2006 لم تتجاوز 18.000 م ^{3} في الهكتار بالمساحات السقوية المرخّص فيها بولاية قبلي و 14.000 م^3 في الهكتار بولاية توزر. ومن شأن هذه الوضعية أن تحول دون مدّ الغراسات بالكميات اللازمة من المياه وبالتالي من الرفع من الإنتاج ومن جودته في هذه المساحات.

وفي المقابل تتجاوز كميات مياه الري 30.000 م ^{3} في الهكتار بالمساحات غير المرخّص فيها في ولاية قبلي والتي يتم سقيها بواسطة آبار خاصة أي بكميات جملية ناهزت 190 مليون م^3 في سنة 2006 وهو ما يعتبر استنزافا للمائدة المائية علما بأنّ عدد تلك الآبار يقدّر بحوالي 1700 بئر.

ولا تسمح هذه الوضعية بالمحافظة على المياه خاصّة أمام محدودية الموارد المائية المتاحة بتلك الجهة حيث وصلت نسبة الاستغلال إلى 161 % سنة 2006 مقارنة بالكمّيات المسموح باستخراجها إلى جانب انعكاس ذلك الاستنزاف على الكلفة والتدني المطّرد لمنسوب المائدة المائية وزيادة نسبة التملّح بالأرض ممّا يؤثّر سلبا في الإنتاجية ويهدّد مستقبل الواحات والتوازن البيئي خاصّة بولاية قبلي.

ويتعيّن على الوزارة المكلّفة بالفلاحة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية العمل على الحدّ من هذا الاستنزاف بالتصدّي إلى التوسعات الخارجة عن نطاق برامج إحداث الغراسات الجديدة المنظّمة.

2- خدمة الأرض

تعتبر الإنجازات متواضعة بخصوص خدمة الأرض حيث لم تتعدّ المساحة التي شملتها هذه الأشغال بولاية توزر سنة 2006 نسبة 24,5 % من مجموع مساحة الواحات بالولاية. أمّا بولاية قبلي فقد تعذّرت معرفة هذه النسبة لغياب المتابعة في هذا الشأن من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ممّا يحول دون الوقوف على المساحات التي لم تشملها خدمة الأرض و أخذ الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك.

وتبيّن غياب أبحاث حول أساليب خدمة الأرض وأثرها على الإنتاج خاصة في ما يتعلّق بالحراثة ومواعيد إنجازها وبتطويع المعدات والآلات لخدمة الأرض لاسيما أنّ استعمال الميكنة يعتبر محدودا إذ يعتمد أغلب الفلاحين على طرق تقليدية.

ولوحظ في هذا الخصوص أنّ 10 مستغلات فحسب من مجموع 2.950 مستغلة توجد بالواحات الجديدة من ولاية توزر قد أدمجت مستوى ميكنة مقبولا خلال سنة 2006 في حين لا تتوفّر هذه المعطيات بولاية قبلي في غياب متابعة في هذا الإطار.

ولتلافي هذه النقائص فإنّ الهياكل العمومية مدعوّة إلى إيلاء جانب خدمة الأرض الأهمية اللازمة وذلك بإدراج هذا العنصر ضمن أعمال البحث من قبل مؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي وتكثيف المتابعة في هذا المجال من قبل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

3- التسميد

تساعد عملية التسميد وخاصة منها العضوي على تدعيم الإنتاج وتحسين جودته. ويحتاج النخيل إلى كميات من السماد تتفاوت حسب عمر النخلة ونوعية التربة. إلاّ أنّه لوحظ غياب بحوث يمكن اعتمادها لإرشاد الفلاحين حول كميات السماد الواجب استعمالها وتحديد الأوقات اللازمة للقيام بعمليات التسميد وتواترها.

وفي هذا الإطار واستنادا إلى المعلومات المستقاة من المندوبيتين الجهويتين للتنمية الفلاحية بتوزر وقبلي لوحظ تباين كبير في كميات السماد المعتمدة حيث تتراوح تلك الكمية بين 20 و40 كلغ من السماد العضوي للنخلة بولاية توزر في حين تصل إلى 300 كلغ للنخلة بولاية قبلي.

وتحتاج عملية التسميد أيضا إلى الإحاطة بالفلاحين عبر الإرشاد من قبل المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. غير أنّه لوحظ أنّ النتائج المسجّلة في هذا المجال ما زالت متواضعة من ذلك أنّ عدد المنتفعين بالإرشاد لم يتجاوز 203 فلاحا من مجموع 30.790 فلاّحا بولاية قبلي و 1.061 فلاحا من مجموع 10.960 بولاية توزر وذلك خلال الفترة 2004-2006. ولم يتم تكوين فلاحين في هذا الإطار خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ومن جهة أخرى يساعد إدماج تربية الماشية على توفير السماد العضوي وعلى تطوير الإنتاج ومزيد العناية بالضيعة إلى جانب مساهمته في تدعيم دخل الفلاح. إلاّ أنّه تبيّنت محدودية الإنجازات في ما يخصّ هذا النشاط رغم استهدافه بالخطة حيث أنّ 10 مستغلات فحسب من مجموع 2.950 مستغلة كائنة بالواحات الجديدة من ولاية توزر أدمجت تربية الماشية بمستوى مقبول. أمّا بولاية قبلي فقد تمّ ذلك في 155 مستغلّة من مجموع 24.403 مستغلّة.

وتعزى هذه الوضعية حسب المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية توزر إلى بعد الواحات عن مقرّ سكن الفلاحين وضعف تزويدها بالتيار الكهربائي علاوة على اعتراض المجالس البلدية على بناء الاسطبلات بالواحات الكائنة داخل المناطق البلدية إلى جانب صعوبة التزوّد بالأعلاف.

4- التلقيح

تعتبر عملية التلقيح في أوقات محدّدة وحسب الأصناف والظروف المناخية من أهمّ العوامل التي تساهم في الحصول على إنتاج هامّ وجيّد خاصّة أنّ نتائج التلقيح الطبيعي غالبا ما تكون ضعيفة نظرا إلى أنّ أشجار النخيل تتميّز بعدم تواجد الأزهار الذكرية والأنثوية على نفس الشجرة ممآ يجعل من الضروري تدخّل الفلاح في الابّان للقيام بتلك العملية.

ولئن تعتبر الإنجازات هامة في هذا المجال حيث تمّ تلقيح جلّ العراجين فإنّه لوحظ غياب متابعة اليد العاملة المختصّة من حيث العدد والكفاءة من قبل المندوبيتين الجهويتين للتنمية الفلاحية بولايتي توزر وقبلي مما يحول دون التأكّد من القيام بتلك العملية في أوقاتها وبالطرق المستوجبة.

وقد بيّن تقييم دور الهياكل العمومية في هذا المجال محدودية الإنجازات في مجالات التكوين والإرشاد والبحث العلمي.

فقد استهدفت الخطة المتعلّقة بالنهوض بقطاع التمور تكوين 400 عامل مختصّ في التلقيح وذلك من خلال برمجة دورات تكوينية بمناطق الإنتاج لفائدة الفلاحين وأبنائهم. إلاّ أنّ عدد المتكوّنين في المجال لم يتجاوز 113 متكوّنا خلال فترة 2000-2006 بولايتي توزر وقبلي.

ولوحظ أيضا تواضع في عمليات الإرشاد المتعلقة بالتلقيح إذ لم يتجاوز عدد المنتفعين في ولايتي توزر وقبلي 283 منتفعا من مجموع 41.750 فلاحا خلال الفترة 2004-2006.

كما تبيّن أنّه بالرغم من إدراج عنصر التلقيح ضمن محاور البحث العلمي الفلاحي منذ سنة 2001 لم يتمّ التوصّل إلى نتائج يمكن تثمينها في الغرض لاسيّما في ما يتعلّق باختيار الطرق المثلى للتلقيح وجمع وتجفيف وخزن حبوب اللقاح وانتقاء الفحول.

5- تخفيف العراجين

تتمثّل تقنية تخفيف العراجين في التقليص من كثافتها لتحسين الإنتاج والجودة وللحصول على إنتاج منتظم وتفادي النضج السيئ للثمار. وقد بيّنت أعمال الرقابة محدودية الإنجازات على هذا المستوى إذ أنّ المساحات التي شملتها هذه العملية بولايتي توزر وقبلي كانت في حدود 50 % خلال سنوات 2004 و2005 و2006.

ومن شأن إيلاء مزيد من الإحاطة بالفلاحين في هذا الميدان من قبل الهياكل العمومية المكلّفة بذلك أن يساهم في تحسين الإنتاجية وجودة المنتوج خاصّة أنّ عدد الفلاحين المنتفعين بحملات تحسيسية في مجال تخفيف العراجين لم يبلغ خلال الفترة 2004-2006 سوى 264 فلاحا بولاية قبلي و1.185 فلاحا من ولاية توزر.

ولم يشمل هذا التكوين سوى 13 فلاحا بولاية توزر خلال نفس الفترة في حين لم يتمّ تأمينه بولاية قبلي. وتفتقر تقنية تخفيف العراجين إلى أعمال بحث مصادق عليها يمكن تثمين نتائجها بالرغم من إدراج هذا العنصر ضمن أعمال بحث منذ سنة 2001.

ب- مقاومة الأمراض والآفات

تتعرّض الواحات لعدّة أمراض منها خاصّة دودة التمر ومرض تكسّر سعف النخيل التي تؤثّر في الإنتاج والجودة.

1- مكافحة دودة التمور

تعتبر دودة التمر من أبرز الآفات التي تؤثّر في الجودة. وتشترط المواصفات التونسية والدولية تمورا خالية تماما من الإصابات بدودة التمر الحيّة ولا تتضمّن سوى نسب محدودة لا تتعدّى على التوالي 5 % و8 % من الدودة الميتة. وتبيّن أنّ نسبة الإصابة إثر

عمليتي الجني والخزن تصل إلى 20 % وهي نسبة مرتفعة من شأنها التأثير في جودة المنتوج وعلى قيمته الاقتصادية إذ تتسبّب في ضياع كميات عند الفرز ممّا يترتّب عنه نقص في الكمية القابلة للتصدير والتي قدّرها المجمع المهني المشترك للغلال بحوالي 10 %.

وتتمثّل الإجراءات المعتمدة للحدّ من الإصابة بدودة التمور أساسا في تنظيف الواحة وفي استعمال الناموسية.

ـ تنظيف الواحة

تمكّن عمليات تنظيف الواحة من القضاء على مكامن الدودة وكسر دورتها الحياتية إلى جانب مساهمتها في الحدّ من التلوّث البيئي. وتشمل تلك العمليات كامل أجزاء النخلة وجمع بقايا الثمار وحرقها مباشرة بعد عملية الجني وإزالة الجريد اليابس وبقايا النخيل وفرمها أو حرقها إلى جانب القضاء على الأعشاب الطفيلية وجهر الخنادق. ويتعيّن القيام بهذه العمليات بصفة متكاملة دون إهمال أي عنصر منها.

ورغم الإنجازات المرضية المسجّلة على مستوى المكوّنات الثلاث الأولى لعملية التنظيف والتي ارتفعت إلى غاية 75 % من مساحة الواحات بولاية قبلي وإلى حوالي 91 % بولاية توزر في سنة 2006، فقد ظلّت الإنجازات متواضعة فيما يخصّ القضاء على الأعشاب الطفيلية وجهر الخنادق.

من ذلك أنّ المساحات التي تمّ فيها القضاء على الأعشاب الطفيلية لم تتعدّ في سنة 2006 نسبة 24,5 % من مجموع مساحة الواحات بولاية توزر. أماّ بولاية قبلي فإنّ غياب المتابعة في هذا الشأن لم يسمح بالوقوف على المساحات التي لا يتمّ فيها إزالة الأعشاب الطفيلية ممّا لا يساعد على تحسيس الفلاحين بأهمية تلك العملية لتفادي التأثير السلبي على الإنتاج والجودة.

كما أنّ معدّل طول الخنادق التي تمّ جهرها خلال الفترة 2004-2006 لم يبلغ سوى 7,18 % من الطول الجملي للخنادق الكائنة بالمناطق التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية قبلي و 40,22 % بولاية توزر. وبخصوص الخنادق داخل المستغلات لوحظ عدم توفر المعلومة بشأنها لدى المندوبيتين الجهويتين للتنمية الفلاحية بقبلي وتوزر.

ولا تمكّن هذه الوضعية من الحدّ من الإصابة بدودة التمر باعتبار أنّ ذلك يرتبط بالتنظيف المتكامل للواحات ولا يمكن بالتالي الاقتصار على بعض العمليات دون غيرها.

ـ استعمال الناموسية

يعتبر استعمال الناموسية من أهمّ الطرق الوقائية التي تحدّ بدرجة كبيرة من الإصابة بدودة التّمر إلى جانب تأثيرها الإيجابي على جودة المنتوج والزيادة في نسبة الشمروخ بالعرجون.

وقد أثبتت دراسة أنجزت سنة 2004 أنّ إصابة العراجين بالدودة عند استعمال الناموسية يمكن أن يصل إلى خمس مرّات أقل مقارنة بالعراجين غير المغلّفة. أماّ التطوّر في جودة التمور فينعكس من خلال ارتفاع عدد الشماريخ بالعراجين بنسبة يمكن أن تبلغ 44 % مع ازدياد معدّل وزن العرجون بما يفوق الكيلوغرام الواحد.

وقد انطلقت عملية تغليف العراجين منذ سنة 2002. وقصد تشجيع الفلاحين على ذلك تمّ ابتداء من موسم 2003-2004 رصد منحة لاقتناء الأغشية الناموسية تبلغ 50 % من الكلفة. إلاّ أنّ نسبة الاستعمال ظلت محدودة حيث لم تبلغ خلال سنوات 2004 و2005 و2006 على التوالي سوى 1,95 % و1,80 % و3,17 % من جملة العراجين التي ينبغي تغليفها.

وتعزى محدودية النتائج المسجّلة أساسا إلى عدم تثمين استعمال الناموسية عند البيع من خلال تطبيق سعر تفاضلي للتمور المغلّفة مقارنة بالتمور غير المغلّفة من قبل المجمّعين والمصدّرين وذلك في غياب مواصفة للمنتوج في مرحلة الترويج الأوّلي تمكّن من مطابقة الجودة للسعر والتشجيع على التصنيف.

وإزاء صرامة المواصفات التونسيّة والدوليّة في هذا المجال فإنّ هذه الوضعية تستدعي من الوزارة المكلّفة بالفلاحة والهياكل التابعة لها مزيد الإحاطة وتحسيس الفلاحين بأهمية تنظيف الواحات واستعمال الناموسية التي تعتبر من أهمّ الوسائل التي أثبتت نجاعتها في الحدّ من الإصابة بدودة التمر. وتتمّ حاليا معالجة التمور الموجّهة للتصدير بمادة "البروميد دي ميتيل" وهي مادة من المنتظر أن يحجّر استعمالها في أفق 2015 تطبيقا لاتفاقية مونريال لسنة 1997 المبرمة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظرا إلى تأثيرها

السلبي على طبقة الأوزون. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الأبحاث العلمية لم تتوصّل بعد إلى اكتشاف بدائل ناجعة لهذه المادة خاصّة على مستوى مدّة المداواة.

2- تكسّر سعف النخيل

تعتبر ظاهرة تكسّر سعف النخيل من الآفات التي تهدّد الواحات التونسية حيث يمكن أن تؤدّي إلى القضاء على النخلة. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في العقدين الأخيرين من خلال توسّع البؤر الأوّلية وظهور بؤر جديدة في واحات أخرى ليرتفع بذلك عدد الغراسات المصابة من 1.976 نخلة سنة 1987 إلى 36.000 نخلة سنة 2002.

ولئن تمّ إيلاء هذه الظاهرة عناية خاصة في مجال البحث العلمي الفلاحي فإنّ الأبحاث لم تتوصّل بعد إلى معرفة المسبّب الرئيسي لهذا المرض والأساليب الكفيلة بالقضاء عليه.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لمحاولة تجنّب تسرّب المرض إلى الواحات السليمة والحدّ من انتشاره في الواحات المصابة عبر تقليع النخيل وتعويضه وخدمة الأرض فإنّ تطوّر المرض وانتشاره السريع خلال العقدين الأخيرين يجعلان منه خطرا يهدّد الواحات السليمة. ويقتضي الأمر الإسراع بالقيام بمعاينة صحّية جديدة للوقوف على مدى نجاعة الإجراءات المعتمدة لاسيما أنّ آخر معاينة خاصّة بهذا المرض تعود إلى سنة 2002.

ومن جهة أخرى تعود آخر معاينة استهدفت التعرّف على الأمراض المنتشرة بالواحات ووضع برامج لمكافحتها إلى سنة 1998 وذلك في إطار المشروع الرئاسي للمعاينة الصحّية للواحات. ويستدعي الوضع الإسراع بالقيام بمعاينة صحّية أخرى قصد التعرّف على الأمراض ووضع خرائط تحدّد أماكن انتشارها وضبط برامج مراقبة صحّية تسمح بمكافحتها في الإبّان وذلك بالتنسيق مع البحث العلمي.

وأفاد المجمع المهني المشترك للغلال بأنّه تمت في سنة 2008 برمجة إجراء مسح شامل للواحات بما في ذلك وضعها الصحي.

ج- استصلاح الواحات القديمة

تتكوّن نسبة هامّة من الواحات من مستغلات قديمة تمتدّ على مساحة تقدّر بحوالي 15.350 هك أي ما يفوق 46 % من المساحة الجملية للواحات خلال سنة 2006. ويبلغ عدد أشجار النخيل بتلك الواحات 2,334 مليون نخلة يتجاوز معدّل عمرها 70 سنة .

ولئن تعكس المساحات المذكورة أهمية الواحات القديمة ومساهمتها في معاضدة الإنتاج إلى جانب دورها الاقتصادي والبيئي في مقاومة التصحّر بالجنوب، فإنّ إنتاجيتها تبقى محدودة مقارنة بإنتاجية الواحات الجديدة حيث لا يتجاوز معدّلها 27 كلغ للنخلة في حين يصل إلى 40 كلغ للنخلة في الواحات الجديدة بتوزر و 60 كلغ للنخلة في الواحات الجديدة بقبلي.

ويرجع هذا التدني في الإنتاجية إلى قلّة العناية بالواحات القديمة والى حالات الإهمال التي تعود بدورها إلى صغر المستغلات وتشتتها إذ لا تتعدّى مساحة معظمها 0,25 هكتار.

ويبرز سوء العناية بالغراسات خاصّة من خلال محدودية أعمال التنظيف حيث أنّ المساحات التي شملتها هذه الأعمال بالواحات القديمة من ولاية قبلي لم تتعدّ 1.220 هك من مجموع المساحة المقدرة بحوالي 4.322 هك في حين أنّ غياب المتابعة لم يسمح بتحديد المساحات التي تمّ تنظيفها بولاية توزر. هذا ولم تتعدّ المساحة التي شملتها خدمة الأرض نسبة 17,81 % من مساحة الواحات القديمة بولاية توزر سنة 2006 في حين لا تتوفّر معطيات في هذا الشأن بولاية قبلي.

أمّا على مستوى تخفيف العراجين فإنّ الإنجازات بقيت محدودة حيث أنّ المساحات التي شملتها تلك العملية لم تتجاوز بولاية قبلي 23 % من مجموع مساحة الواحات القديمة خلال سنة 2006 في حين لوحظ غياب متابعة حول هذه العملية بولاية توزر.

ولتدعيم الإنتاج والرفع من إنتاجية الواحات القديمة وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإنّ الوزارة المكلّفة بالفلاحة مدعوّة إلى إعداد خطة لاستصلاح الواحات القديمة وتشبيب الغراسات.

II- الإحاطة والتأطير

يتطلّب النهوض بقطاع التمور وتدعيم دوره الاقتصادي تظافر جهود هياكل متعدّدة من أبرزها تعاضديات الخدمات الفلاحية والمؤسسات العمومية للتكوين والإرشاد والبحث العلمي لمساندة الفلاحين والقطاع عموما في جميع مراحل الإنتاج.

وقد أبرزت أعمال الرّقابة نقائص حدّت من اضطلاع تلك الأطراف بدورها في مساندة القطاع والإحاطة بالفلاحين على الوجه الأمثل.

أ- تعاضديات الخدمات الفلاحية

تعتبر تعاضديات الخدمات الفلاحية حلقة أساسية في منظومة التنمية الفلاحية حيث أنّها تمكّن الفلاحين وخاصّة الصغار منهم والمتوسطين من تطوير إنتاجهم والاندماج في الدورة الاقتصادية وذلك بمساعدتهم على التحكّم في الكلفة والرفع من الجودة وترويج الإنتاج.

وأثبتت الفحوصات المجراة عدّة نقائص على مستوى التعاضديات الموجودة حاليا حيث لوحظ نقص في عددها بجهات الإنتاج . فقد استهدفت خطة النهوض بقطاع التمور الترفيع في عددها ليصبح 10 تعاضديات وذلك من خلال بعث 7 تعاضديات جديدة وتدعيم الثلاث الموجودة لتغطية كافة مناطق الإنتاج وذلك بتكفّل الدولة بنسبة 50 % من رواتب الإطار المسيّر وتكوينهم خلال فترة تمتدّ على ثلاث سنوات (1998-2000) مع تخلّي المجمع المهني المشترك للغلال لفائدة هذه الهياكل عن مهمّة توفير مواد تغليف العراجين والصناديق وتمكينها من دعم بنسبة 10 % من تكلفة اقتناء تلك الموادّ.

إلاّ أنّه رغم إنجاز بعض مكونات هذا المشروع كانتداب الإطارات وتمكينها من التعرّف على تجارب تعاضديات أخرى فقد بقي عدد التعاضديات متواضعا إذ لا توجد بولايتي توزر وقبلي سوى 3 تعاضديات تضمّ 796 منخرطا أي 2 % من مجموع الفلاحين البالغ عددهم 41.750 فلاحا.

كما تبيّن عجز التعاضديات القائمة عن الاستجابة لمشاغل الفلاحين حيث تقتصر الخدمات المقدّمة على تزويد الفلاحين ببعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والبلاستيك بكميات ضعيفة لم تتجاوز قيمتها 165 أ.د سنة 2006 دون مساندتهم على مستوى

التقنيات الزراعية كاستعمال الميكنة خاصّة أمام صغر المستغلات وعدم قدرة الفلاحين على اقتناء الآلات الفلاحية.

واتّضح كذلك أنّ التعاضديات لا تتدخّل في مستوى إرشاد الفلاحين وفي ترويج منتوجاتهم ممّا لا يساعد على دعم هؤلاء الفلاحين على النحو المطلوب.

ومن ناحية أخرى تشهد التعاضديات الموجودة صعوبات على المستوى التنظيمي والمالي من ذلك أنّ الجلسات العامة لهذه التعاضديات لا يتمّ عقدها بصفة منتظمة ومتواترة[1] حيث تبيّن على سبيل المثال أنّ تعاضدية الانطلاقة بدوز لم تعقد جلستها العامة منذ سنة 1999.

كما تشكو التعاضديات نقصا من حيث الإطارات خاصّة على مستوى مجلس الإدارة علاوة على افتقارها إلى هياكل الرقابة الداخلية. ولا يتمّ إعداد الموازنات المالية في الإبّان وعرضها على الجلسة العامة في الآجال القانونية . وتشهد هذه التعاضديات مديونية مرتفعة جعلت بعضها عرضة لتتبعات عدلية.

وتستدعي هذه الوضعية تكثيف المتابعة خاصّة من جانب مصالح الوزارة المكلّفة بالفلاحة ومن قبل المهنة بغية بعث تعاضديات توفّر الإحاطة اللاّزمة بمشاغل الفلاّحين.

ب- التكوين

تؤمّن وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي الإحاطة بالفلاحين والشبان من خلال برامج التكوين الأوّلي وبرامج التكوين المستمر. ويتمثّل الصنف الأوّل في تكوين يد عاملة مختصة للحصول على شهادة الكفاءة المهنية أو مؤهّل التقني المهني وذلك حسب مدّة التكوين. أماّ الصنف الثاني فيهدف إلى دعم المعارف المهنية المكتسبة للعاملين في القطاع وإلى تنميتها وملاءمتها مع المستجدات العلمية. وعهد للمركز القطاعي بدقاش بمهمّة التكوين لفائدة المتدرّبين في زراعة النخيل من مختلف الجهات وخاصة من ولايتي توزر وقبلي.

وقد نصّ الأمر عدد 2827 لسنة 1999 المؤرّخ في 21 ديسمبر 1999 والمتعلّق بإحداث مؤسسات عمومية للتكوين المهني في قطاع الفلاحة على إنشاء مركز للتكوين

---

[1] نصّ الأمرعدد 933 لسنة 1983 المؤرّخ في 13 أكتوبر 1983 والمتعلّق بضبط القانون الأساسي الانموذجي لتعاضديات الخدمات الفلاحية كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2487 لسنة 1995 المؤرّخ في 18 ديسمبر 1995 على أن تتولّى التعاضديات استدعاء الجلسة العامة العادية مرة على الأقلّ كلّ ستة أشهر.

المهني الفلاحي بقبلي. غير أنّه لم يتمّ تركيز هذا الهيكل وذلك في غياب الموارد البشرية اللازمة لتأمين نشاطه . وإزاء هذه الوضعية يضطر الراغبون في التكوين إلى الانتقال إلى ولاية توزر وهو ما من شأنه أن لا يشجّعهم على متابعة مراحل التكوين اللاّزمة.

أمّا في ما يخصّ التكوين الذي يؤمّنه مركز دقاش فقد أفرزت الفحوصات المجراة في هذا المجال نقائص تعلّقت بكلّ من التكوين الأوّلي والتكوين المستمر.

فعلى مستوى التكوين الأوّلي لوحظ عدم إفراد زراعة النخيل باختصاص مستقل بذاته ضمن الاختصاصات المبرمجة بالمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة النخيل بدقاش حيث اقتصر التكوين على زراعة الخضروات المحمية والأشجار المثمرة داخل الواحات. كما لوحظ غياب مرحلة التكوين للحصول على شهادة مؤهل التقني المهني . وتحول هذه الوضعية دون اكتساب المتكونين الشبان للمهارات اللازمة في زراعة النخيل واطلاعهم على التقنيات الجديدة في هذا المجال وتطوير الطرق الزراعية داخل الواحات.

أمّا بخصوص التكوين المستمرّ فمنذ سنة 2000 وإلى غاية 2006 لم يتجاوز عدد المتكوّنين 390 فلاحا في مجال زراعة النخيل علما بأنّ عدد الفلاحين يقدّر بحوالي 50 ألف فلاح.

وأرجعت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي هذه الوضعية إلى غياب الطلب من قبل الفلاحين ممّا يستدعي مزيد التنسيق بين هذه الوكالة وخلايا الإرشاد التابعة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمهنة للوقوف على حاجيات القطاع لاسيما في مجال التقنيات الزراعية التي لها انعكاس مباشر على تحسين الإنتاج والجودة.

ومن جهة أخرى أبرزت دراسة تهدف إلى تأهيل المركز القطاعي للتكوين المهني بدقاش نقصا في الموارد البشرية خاصّة من حيث المكوّنين بحوالي 80 % وذلك علاوة على النقص المسجّل في التجهيزات والفضاءات وفي برامج التكوين. وقدّرت الكلفة الجملية لتأهيل المركز بحوالي مليون دينار. ومن شأن استكمال هذا المشروع في غضون سنة 2008 أن يلبّي حاجيات التكوين لقطاع التمور.

ج- الإرشاد

يعتمد الإرشاد على طرق مختلفة لتأطير الفلاحين والإحاطة بهم بخصوص التقنيات الزراعية ومواكبة التطوّرات العلمية في هذا المجال . ويتمّ ذلك خاصّة من خلال الاتّصال المباشر بالفلاحين في إطار أيّام إعلامية وحصص تطبيقية وتدخّلات في الضيعة وكذلك بطرق غير مباشرة كتوزيع المطويات وإنتاج حصص تلفزية. وتؤمّن تلك الأعمال على المستوى الجهوي وحدات التنسيق التابعة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وعلى المستوى المحلي خلايا الإرشاد بالمعتمديات ومراكز الإشعاع بالعمادات.

وقد تمّ في هذا الإطار إرشاد حوالي 13.579 فلاحا من مجموع 41.750 فلاحا بولايتي توزر وقبلي أي بنسبة 33 % في سنة 2006 مقابل 29 % في سنة 2005.

وتبرز محدودية تأطير الفلاحين من خلال معدّل تواتر عملية إرشاد الفلاح الواحد الذي لم يبلغ سوى مرة كلّ 6 سنوات تقريبا بولاية قبلي مقابل مرّة كلّ سنة و 4 أشهر بولاية توزر. وتحول هذه الوضعية دون الإحاطة المتواصلة بالفلاح وإرشاده على مستوى التقنيات الزراعية والطرق اللازمة للرفع من الإنتاج والإنتاجية.

ويعزى ذلك أساسا إلى النقص في الموارد البشرية والمادية بهياكل الإرشاد حيث تبيّن أنّ نسبة الخطط الشاغرة تقدّر بحوالي 40 % بولاية قبلي و 50 % بولاية توزر. كما لوحظ نقص في وسائل النقل ممآ انعكس سلبا على معدل أيام التنقل في الأسبوع لكل مرشد خاصة بولاية قبلي حيث لا يتجاوز هذا المعدل يومين مقارنة بعدد أيّام التنقل المرجوّة التي قدرتها الوكالة بأربعة أيام في الأسبوع. وتجدر الإشارة إلى أنّ ذلك المعدل بلغ 3,5 يوما في الأسبوع بولاية توزر.

وتستدعي هذه الوضعية تدعيم جهاز الإرشاد بالوسائل الضرورية حتى يتسنّى له القيام بالمهام المنوطة بعهدته والإحاطة المستمرة بالفلاحين وإضفاء الفاعلية والجدوى على حصص الإرشاد لما لها من أثر إيجابي على النهوض بالقطاع.

د- البحث العلمي

تتولّى مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي إعداد برامج البحوث الفلاحية ومتابعتها وتقييمها مع السهر على تأمين التنسيق والتكامل بين الهياكل المكلّفة بالبحث والتعليم العالي في الميدان الفلاحي.

وتجسيما للقرارات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيّق المنعقد في 6 مارس 1998 والمخصّص للبحث العلمي الفلاحي تمّ ضبط [1] عشرة ميادين بحث ذات أولوية من بينها الأشجار المثمرة. كما تمّ إحداث [2] لجنة للبرمجة وتقييم البحث الفلاحي لتتولىّ خاصة إبداء الرأي في مقترحات برامج ومشاريع البحث العلمي التي تعرض عليها من قبل مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والنظر في النتائج المسجّلة عند الانتهاء من إنجاز مشاريع البحث بغية تحديد المكاسب التي يمكن تثمينها عن طريق برامج الإرشاد والتنمية.

ويتولّى مجلس البحث والتعليم العالي الفلاحي للمؤسسة المذكورة النظر في مشاريع البحث التي تتمّ دراستها من قبل لجنة البرمجة كما يتولّى النظر في تنفيذها وفي تقييم المشاريع التي تمّ الانتهاء من إنجازها. وضبطت تلك اللجنة خلال سنة 2001 ستة مشاريع بحث في مجال النخيل. إلاّ أنّه تبيّن أنّ هذه المشاريع لم يتم النظر فيها من قبل مجلس البحث والتعليم العالي الفلاحي خلافا لما اقتضته النصوص الترتيبية [1].

كما تبيّن أنّه لم يتم إلى غاية شهر جويلية 2007 الانتهاء من إنجاز مشاريع البحث المبرمجة علما بأنّ آجال استكمال جلّ الأبحاث حدّدت لموفّى سنة 2003. وتعزى هذه الوضعية إلى النقص المسجّل في متابعة تقدّم أعمال البحث حيث تبيّن تخلّي أغلب الباحثين عن الأعمال التي أوكلت إليهم دون استكمالها.

وقد أفادت مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بأنّه تمّ استكمال الأعما ل الميدانية لثلاثة مواضيع في انتظار عرضها على اللجنة للمصادقة والتقييم.

ومن جهة أخرى تبيّن أنّ المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش يقوم بمشاريع بحث دون أن يتم النظر فيها من قبل لجنة برمجة وتقييم البحث الفلاحي ممّا يضع نتائج تلك الأبحاث موضع تساؤل في غياب رأي مسبق حولها من قبل اللجنة المذكورة. وتتعلّق أهمّ هذه الأبحاث بتخفيف العراجين وتجفيف التمور وتثمين مخلفات فرز التمور وتثمين بقايا الواحة.

---

[1] الأمر عدد 1144 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ماي 1998 المنقّح والمتمّم للأمر عدد 1991 المؤرّخ في 21 جانفي 1991 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري و المالي لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

[2] نفس الأمر المذكور والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري و المالي لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

[1] نفس الأمر المذكور والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي لمؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

كما تبيّن أنّ المركز يقوم بتنفيذ بحوث سبق للجنة برمجة وتقييم البحث الفلاحي أن كلّفت منذ 2001 أطرافا أخرى بإنجازها. وتتعلّق هذه البحوث بتثمين بقايا الفرز وتخفيف العراجين.

وتستدعي هذه الوضعية تقييم مدى تقدّم إنجاز المشاريع المبرمجة والعمل على إنجاز الأعمال التي لم يتم الشروع فيها أو تحيينها حسب الأولويات واستكمال تلك التي هي بصدد الإنجاز قصد تثمين نتائجها واستغلالها لتنمية القطاع.كما يتعيّن مزيد التنسيق بين هياكل البحث والقيام بجرد شامل للأعمال البحثية المتعلّقة بالنخيل لتفادي الازدواجية في برمجة أعمال البحث.

III- التّرويج الدّاخلي والتحويل

شملت أعمال الرقابة مختلف مراحل الترويج الداخلي والمكوّنة أساسا من تجميع التمور وتوزيعها ومراقبة جودتها وتمّ التطرّق إلى نشاط التحويل.

أ- تجميع التمور

يعتبر مجمّعو التّمور من أهمّ الأطراف المتدخّلة في منظومة التّرويج الدّاخلي فهم يؤمّنون التوزيع بالسّوق الدّاخليّة لأغلب الكمّيات المنتجة علاوة على تزويد محطّات تكييف التّمور. وقد بلغ عدد هم 268 مجمّعا في موفّى 2006 منهم 189 ينشطون بولاية قبلّي و 79 بولاية توزر.

ونظرا إلى خصوصيّة نشاط توزيع التّمور وسعيا إلى تنظيم هذه المهنة والحدّ من ظاهرة الدخلاء تمّ في شهر نوفمبر 2000 إصدار كرّاس شروط يضبط متطلّبات ممارسة تجارة توزيع التّمور عهد للوزارة المكلّفة بالتّجارة بمراقبة تنفيذه.

وقد التزم كافة مجمّعي التمور بولاية قبلّي بكرّاس الشروط إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ بولاية توزر إلاّ من قبل 5 مجمّعين فقط أي ما يمثّل 6,3 % من عددهم الجملي علاوة على تدنّي مستوى التزامهم بمختلف البنود.

وقد بيّنت أعمال الرقابة أنّ التزام مجمّعي التّمور بما جاء بهذا الكرّاس ما زال دون المأمول حيث ينشط 50 % منهم بمحلات ذات مساحة تقل عن المساحة الدنيا المغطاة للخزن

(100م^2) كما يفتقر 58 % منهم إلى محلات مجهّزة بالمرافق الصحية الضرورية فيما سجّل غياب كلّي لوسائل نقل مغطاة.

وأبرزت نتائج عمليّة معاينة جودة التّمور قامت بها مصالح المراقبة الفنيّة بالدّيوان التونسي للتّجارة خلال موسم 2006/2005 أنّ نسبة الإصابة بدودة التّمر للكميات التي تمّ قبولها بمحطّات التّكييف والمتأتّية في أغلبها من مجمّعي التّمور قد وصلت أحيانا إلى 32 % مقارنة بنسبة 5 % ضبطتها المواصفات التونسيّة.

ويبرز هذا الوضع مدى الحاجة إلى مزيد تحسيس مجمّعي التمور بأهمّية التقيّد بمقتضيات كرّاس الشروط آنف الذكر.

وقد أفادت الوزارة المكلّفة بالتجارة بأنّه تمّ إعداد خطة لتأهيل مهنة مجمّعي التمور. وتمّ الشروع في هذا الإطار في تأهيل 50 مركز تجميع بمناطق الإنتاج.

ب- مسالك توزيع التّمور

تعتبر مسالك التّوزيع حلقة أساسيّة في منظومة التّرويج الدّاخلي بالنّظر إلى تأثيرها في العرض والطّلب والأسعار وإلى دورها في تحقيق شفافية المعاملات والعناية بالجودة وتصنيف التّمور.

وقد تبيّن أنّ الكمّيات المروّجة عبر أسواق الجملة بلغت خلال سنوات 2004 و2005 و2006 على التوالي 7385 طنا و6846 طنا و7445 طنا في حين يقدّر حجم الكميات المعدّة للاستهلاك المحلّي حسب المجمع المهني المشترك للغلال بحوالي 25 ألف طن في السنة وهو ما يستدعي تكثيف مراقبة مسالك التّوزيع من قبل الوزارة المكلّفة بالتجارة بما يضمن مصلحة الفلاّح والمستهلك من خلال التحكّم في الأسعار ودعم جودة المنتوجات المروّجة.

ولئن تضمّنت خطّة النّهوض بالتّمور بعث أسواق إنتاج بكلّ من توزر وقبلّي لتسهيل ترويج الفلاح لمنتوجه فإنّه لم يتمّ بعد بعث هذه الأسواق.

ج- مراقبة جودة التمور المروّجة بالسّوق الدّاخلية

تقوم مصلحة الجودة وحماية المستهلك بالوزارة المكلّفة بالتّجارة في مستهلّ كل موسم تمور بحملات لمراقبة الجودة طبقا للمواصفات التونسيّة التي ضبطت ثلاثة أصناف (ممتاز وصنف 1 وصنف 2) وذلك حسب نسبة الإصابة بالحشرات وخاصّة دودة التمر ونسبة التّمور السائبة لصنف الشمروخ ونسبة الرّطوبة ووزن حبّة التمر. وتشمل هذه المراقبة مجمّعي التمور وأصحاب المخازن ومحطّات التكييف والباعة بالتّفصيل.

واتّضح أنّ عمليات المراقبة محدودة مقارنة بحجم الكمّيات المروّجة بالسّوق الدّاخلية لاسيما أنّ مدّة المراقبة تقتصر على أسبوع واحد وهو ما لا يمكّن من ضمان جودة التمور المستهلكة ممآ يستدعي تكثيف الجهود لدعم عمليّات المراقبة وسحبها على كامل السنة على غرار ما هو معمول به في مجال التّصدير.

د- التّحويل

استهدفت الخطّة تثمين كمّيات فواضل التّمور التي تفوق سنويا 15 % من الإنتاج الجملي والتي تتأتى أساسا من التمور غير الناضجة وغير الملقّحة والتمور التي تأثرت بالعوامل الطبيعية وتلك المصابة بالحشرات وذلك بتشجيع الخواص على الاستثمار في صناعة تحويل التّمور.

واستنادا إلى تجارب بعض الدّول يمكن أن تشمل هذه الصناعة عدة منتوجات منها الخلّ والسكّر والكحول والعصير والمربىّ ومسحوق التمر.

وبالرّغم من عمليات التّحسيس الرامية إلى تشجيع الخواص على الاستثمار في هذا المجال فإنّه لم يتمّ بعث أيّ مشروع في هذا الإطار مع العلم بأنّه لم يتمّ إلى غاية جويلية 2007 تجسيم نوايا للاستثمار المعبّر عنها. وتقتصر حاليّا عمليّات التّحويل على صناعة عجين التّمر وهي أنشطة تعتبر ثانوية لمكيّفي التّمور.

وقد أرجعت الوزارة المكلّفة بالصّناعة عزوف الخواص على الاستثمار في مجال تحويل التمور إلى عدم انتظام التّزويد بأسعار مناسبة وإلى ضعف التّعامل بين المتدخّلين في المنظومة الفلاحيّة الغذائيّة في إطار عقود إنتاج. كما أفادت بأنّ تطوير هذه الصناعة يحتاج إلى إرساء عادات جديدة في مجال الاستهلاك.

ومن جهة أخرى تبيّن غياب نتائج أبحاث علميّة مصادق عليها في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يحول دون مدّ المستثمرين بمعطيات مكتملة حول مجالات التّحويل وطرق الإنتاج وهي عناصر أساسيّة للتّشجيع على الاستثمار في صناعة تحويل التّمور. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إدراج موضوع بحث في سنة 2001 يتعلّق بتثمين بقايا فرز التمور يتمثّل في إنتاج شرائح تمر مجففة وعصير ومسحوق تمر إلاّ أنّه لم يتمّ إلى غاية جويلية 2007 استكمال هذا البحث ومن شأن التّشجيع على التّعامل في إطار عقود إنتاج والإسراع بإنجاز البحوث العلميّة المبرمجة أن يدفعا الاستثمار في مجال صناعة تحويل التّمور.

وقد أفادت الوزارة المكلّفة بالصناعة بأنّ مصالحها تعمل بالتنسيق مع السلط الجهوية المعنية ودواوين التنمية الجهوية ومؤسسات التمويل على فضّ الإشكاليات المطروحة وتوفير أكبر حظوظ لانتصاب المشاريع في هذا المجال.

VI- التصدير

تعتبر صادرات التمور من أهمّ الصّادرات الفلاحيّة للبلاد التونسيّة إذ تحتلّ عائداتها المرتبة الثالثة بعد زيت الزيتون والمنتجات البحريّة. فقد بلغت في موفّى سنة 2006 ما قدره 131,206 م.د وهو ما يمثّل حوالي 12 % من جملة الصّادرات الفلاحيّة. وبلغ معدّل صادرات التمور خلال الخمس مواسم الأخيرة حوالي 43.262 طنا بقيمة 110,886 م.د.

وقد مكّنت هذه الإنجازات البلاد التونسيّة من احتلال المرتبة الأولى عالميّا في ترتيب البلدان المصدّرة على مستوى القيمة بنسبة 30 % من جملة المبادلات التجاريّة فيما لم تتعدّ هذه النسبة 10 % على مستوى الكميّة ممّا يجعل تونس تتبوّأ المرتبة الرابعة عالميّا علما بأنّ الإنتاج الوطني لا يتعدّى 2 % من الإنتاج العالمي للتّمور.

وبالرّغم من أهميّة هذه الإنجازات فقد تبيّن أنّه ما زال هناك مجال لتنمية الصادرات لا سيّما عبر تنويع الأسواق والبحث عن الأسواق الواعدة وتثمين التمور التونسيّة والرّفع من أسعارها في الأسواق العالميّة بما في ذلك التمور البيولوجيّة علاوة على تأهيل وحدات تكييف التمور وانخراطها بنظم الجودة وتدعيم المراقبة الفنيّة للصّادرات.

أ- تنويع الأسواق

تعتبر البلدان الأوروبيّة إلى جانب المملكة المغربية السوق التقليديّة للتّمور التونسيّة إذ استأثرت بمعدّل 88,96 % من مجموع الصّادرات على امتداد المواسم الخمسة الماضية

(2002/2001 إلى 2006/2005). وتستأثر خمسة بلدان وهي فرنسا والمغرب وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا بحوالي 78 % من جملة الصادرات. ومن شأن اقتصار نسبة هامّة من الصّادرات على عدد قليل من البلدان أن ينعكس على حجم الصّادرات في صورة حدوث خلل على مستوى الطّلب بإحدى هذه البلدان.

وتمّ في إطار الخطّة الوطنيّة للنّهوض بقطاع التمور دعوة المجمع المهني المشترك للغلال إلى القيام بدراسة لتشخيص وضع الصّادرات ورسم استراتيجيّة على المدى المتوسّط والبعيد تهدف إلى تدعيم الصّادرات بالأسواق التقليديّة وتنميتها بالبلدان الواعدة و إلى البحث عن أسواق جديدة. غير أنّه لم يتمّ بعد إنجاز هذه الدراسة وما زالت الإجراءات في مرحلة اختيار مكتب الدراسات.

وقد لوحظ في هذا المجال غياب حملات للتّعريف بالمنتوج التونسي من التّمور ببعض الأسواق الواعدة ولا سيّما البلدان الاسكندنافية ذات القدرة الشرائية الهامة وببلدان جنوب شرق آسيا ذات الأغلبية المسلمة والكثافة السكانية العالية حيث لم يتعدّ المعدّل السنوي للصادرات إلى هذه الأقطار على التوالي 145 طنا و1080 طنا خلال المواسم الثلاثة الأخيرة.

كما تبيّن أنّ حصة التمور التونسية من مجموع واردات هذه الأسواق من التمور تعتبر ضعيفة إذ لم تتجاوز على سبيل المثال 1,65 % و1,67 % بالنسبة إلى الدنمارك والسويد و6,78 % و4,94 % بالنسبة إلى أندونيسيا وماليزيا.

ولوحظ أيضا أنّ أسعار تصدير التّمور التونسيّة إلى هذه البلدان تعتبر مرتفعة مقارنة بمعدّل الأسعار المتداولة ببقية الأسواق حيث تبيّن أنّ هذه الأسعار تفوق المعدّل المذكور بنسب تراوحت بين 31 % و46 % ببلدان جنوب شرق آسيا وبين 34 % و84 % بالنسبة إلى البلدان الاسكندنافية.

وعلى صعيد آخر لوحظ أنّ الصّادرات التونسيّة تتكوّن أساسا من صنف دقلة نور التي تستأثر بحوالي 83 % من جملة الصّادرات. ولئن يعزى ارتفاع هذه النّسبة إلى طبيعة الإنتاج التونسي من التمور المتكوّن أغلبه من هذا الصّنف وارتفاع الطّلب عليه بالأسواق الخارجيّة فقد سجّل تراجع في الصادرات من الأصناف الأخرى ولا سيّما صنفي العليق

وأخوات العليق حيث انخفضت من 5483 طنا خلال موسم 2002/2001 إلى 3320 طنا خلال موسم 2006/2005.

وتستدعي هذه الوضعيّة من ا لهياكل العمومية المتدخّلة في مجال تصدير التمور وخاصّة المجمع المهني المشترك للغلال ومركز النّهوض بالصّادرات تكثيف الجهود لاستهداف الأسواق الواعدة وإضفاء مزيد من التنوّع على الصادرات التونسية وذلك أساسا عبر تكثيف الحملات الإشهارية في هذا المجال.

ب- تثمين التمور التونسيّة بالأسواق الخارجيّة

تتبوّأ البلاد التونسيّة المرتبة الأولى عالميّا على مستوى القيمة في مجال تصدير التمور. ويعود ذلك بالأساس إلى ازدياد الطّلب على صنف دقلة نور وارتفاع أسعارها مقارنة ببقيّة أصناف التمور الأخرى . وقد تطوّر معدّل أسعار التمور التونسيّة المصدّرة خلال المواسم الثلاثة الأخيرة (2006/2005-2005/2004-2004/2003) من 2,651 د إلى 3,068 د للكلغ.

وتعتبر دقلة النور الصنف الممتاز الأرفع سعرا على مستوى التصدير مقارنة ببقيّة الأصناف إذ يمكن أن تصل أثمانها إلى مستويات هامّة تزيد بنسبة 84 % على أسعار تمور دقلة نور صنف (1) على غرار ما سجّل خلال موسم 2005/2004. غير أنّه لوحظ أنّ الكميات المصدّرة من الصّنف الممتاز مازالت ضعيفة حيث تراجعت نسبتها من جملة الكميات المصدّرة من 1,81 % خلال موسم 2004/2003 إلى 0,72 % خلال موسم 2006/2005.

أمّا في ما يتعلّق بالتّمور البيولوجيّة فقد استهدف المخطّط العاشر تطوير الفلاحة البيولوجيّة مواكبة للتحوّلات الاقتصاديّة العالميّة وما يصاحبها من تطوّر في أنماط الاستهلاك وإرساء فلاحة ذات قيمة مضافة مرتفعة تؤمّن دخلا هامّا للمنتجين وتساهم في رفع التّصدير.

ولئن تطوّرت الكميات المصدّرة من التمور البيولوجية من 107 أطنان خلال موسم 1998/1997 إلى 1.461 طنا خلال موسم 2006/2005 فإنّ هذه الكميات ظلّت ضعيفة حيث لم

تتجاوز نسبتها 3,41 % من جملة الكميات المصدّرة وحوالي 24 % من الكميات المنتجة في سنة 2006 التي لم تتعد بدورها 6000 طن.

كما تبيّن أنّ هذه التمور لا يتمّ تثمينها على النحو المطلوب حيث لوحظ أنّ سعر صنف تمور بيولوجيّة شمروخ المصدّرة إلى السوق الألمانيّة التي تستأثر بحوالي 80 % من مجموع الصّادرات يقلّ عن سعر التمور العاديّة بنسب تراوحت بين 8 % و16 % خلال المواسم الثلاثة الأخيرة (2004/2003– 2005/2004- 2005/ 2006) في حين أنّ أسعار التّفصيل للتّمور البيولوجيّة بالسّوق الألمانيّة تصل إلى أضعاف أسعار التمور العادية لارتفاع الطّلب على المنتوجات البيولوجيّة عامّة من قبل المستهلك الألماني. ومن بين أسباب هذه الوضعية غياب حملات إشهارية تركّز على التعريف بهذا الصنف من التمور.

وتستدعي هذه الوضعيّة مزيدا من الحرص على الرّفع من كمّيات التمور البيولوجيّة إنتاجا وتصديرا خاصّة أنّ مجال التّرفيع في هذه الكمّيات يعتبر واسعا بالنّظر إلى أنّ استعمال المواد الكيميائيّة في فلاحة النّخيل يعدّ ضئيلا مقارنة ببقيّة الزراعات الأخرى وهو ما يؤهّلها لتحتلّ مكانة متميّزة في مجال الفلاحة البيولوجيّة. كما أنّ تثمين التّمور البيولوجيّة على مستوى التّصدير وإعطاءها قيمة مضافة أرفع هما من أهمّ الحوافز التي من شأنها أن تحثّ الفلاّح على الانخراط في مجال الفلاحة البيولوجيّة . ويتطلّب ذلك على وجه الخصوص وضع استراتيجيّة واضحة للتّعريف بهذا الصنف من التّمور بالأسواق الخارجيّة.

ج- تأهيل وحدات التكييف وانخراطها بنظم الجودة

بلغ عدد محطّات تكييف التّمور والغلال 51 محطّة خلال موسم 2007/2006. وتؤمّن هذه المحطّات تصدير أغلب كمّيات التمور التونسيّة إلى حوالي 50 دولة عبر العالم.

وفي هذا الإطار تضمّنت الخطّة الوطنيّة للنّهوض بقطاع التمور من بين أهدافها تحسيس أصحاب محطّات التكييف للانخراط بالبرنامج الوطني لتأهيل الصناعة وذلك للرّفع من قدر ة هذه المحطات على التحكّم في الجوانب الفنّية المتعلّقة بتكييف التمور ولاسيّما تقنيات المعالجة والتّبريد والخزن وتقنيات التّجفيف والتّرطيب علاوة على الجوانب المتعلّقة بالصحّة.

ورغم مرور أكثر من 9 سنوات على انطلاق خطة النهوض بقطاع التمور فإنّ عدد المحطّات المنخرطة لم يتعدّ 14 محطّة من جملة 51 محطّة. وتبيّن محدودية الاستثمارات

المنجزة من قبل المحطات المنخرطة إذ لم ينجز منها سوى 2,619 م.د من جملة 19,015 م.د مبرمجة أي بنسبة 13,77 % تخصّ ثلاث محطّات فحسب . ولم تشرع 8 محطّات بعد في إنجاز الاستثمارات المبرمجة في حين تخلّت ثلاث محطّات أخرى كلّيا عن تنفيذ برامجها للتّأهيل المصادق عليها من قبل لجنة المتابعة بالوزارة المكلّفة بالصّناعة.

وتفسّر الوزارة المكلّفة بالصناعة هذه الوضعية بأنّ توفير الموارد المالية لتمويل مخطط تأهيل المؤسسات يعدّ من أبرز العوائق التي تسبب تأخيرا في إنجاز برامج تأهيلها. كما أضافت أنّ العديد من هذه المؤسسات التجأت إلى آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية قصد إنجاز جانب هام من عناصر تأهيلها خاصة المتعلّقة بإرساء نظم الجودة واقتناء معدات المخابر.

وتستدعي هذه الوضعية حثّ أصحاب محطات تكييف التمور المنخرطة ببرنامج التأهيل على استكمال تنفيذ تعهّداتهم وتحسيس أصحاب بقية المحطات للانخراط في هذا البرنامج لما لذلك من أثر على تنمية الصادرات التونسية للتمور وتثمينها.

وعلى صعيد آخر أصبحت البلاد التونسيّة مطالبة ابتداء من سنة 2007 باحترام القواعد المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في ميدان أمن المواد الغذائيّة ولا سيما المتعلّق ة منها بنظام الاسترسال بكافّة المراحل من إنتاج وتحويل وتوزيع للمواد الغذائيّة.

ونظرا إلى أهميّة السّوق الأوروبيّة باعتبارها السوق التقليديّة للتّمور التونسيّة، وفي إطار برنامج تحديث الصّناعة قام المجمع المهني المشترك للغلال بالإشراف على إرساء نظام استرسال لمنظومة التمور التونسيّة خلال الفترة المتراوحة بين شهري أوت ونوفمبر 2006. وقد تمّت المصادقة على هذا النّظام من قبل خبير عضو في الوكالة الأوروبيّة للأمن الغذائي ويجرى تنفيذه بصفة تدريجيّة.

غير أنّ النّقائص التي مازالت تشوب بعض حلقات منظومة التمور ومنها خاصّة مجمّعي التمور ومحطّات التّكييف تجعل التّنفيذ الفعلي لهذا النّظام عرضة لبعض الصّعوبات.

فقد بيّن التقرير الذي تمّ إعداده في إطار إرساء نظام الاسترسال في تونس أنّ مجمّعي التمور يعتبرون الحلقة الأضعف في المنظومة لافتقارهم إلى التنظيم الكافي ممّا يتعيّن تأهيلهم في أقرب الآجال. أمّا في ما يخصّ محطّات التّكييف فقد تبيّن أنّ المحطّات التي

أرست نظاما داخليا للاسترسال والذي يعتبر من أهمّ مقوّمات نجاح نظام الاسترسال لكامل منظومة التّمور لم يتعدّ عددها ستّ محطّات على مجموع 51 محطّة.

كما يعتبر التحكّم في جودة التمور المصدّرة من أهمّ متطلّبات المحافظة على الأسواق وتدعيمها. وقد تمّ في هذا الإطار إرساء برنامج وطني للجودة يمتدّ على فترة 2005-2007 يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية والخدمات على الحصول على شهادة مطابقة المواصفات. إلاّ أنّه لوحظ أنّ انخراط مكيّفي التمور بأنظمة الجودة مازال دون المأمول حيث تبيّن أنّ عدد المحطّات المنخرطة بمختلف هذه الأنظمة في إطار هذا البرنامج لم يتعدّ ثماني محطّات تحصّلت محطّتان منه فحسب على المصادقة وأصبحتا مؤهّلتين لتسويق التمور التونسيّة بالمساحات الكبرى الأوروبيّة.

ومن بين الأسباب التي أدّت إلى هذه الوضعيّة خضوع مكيّفي التمور إلى تراتيب قديمة تعود إلى منتصف السبعينات ولم تعد مواكبة للتطوّرات المتسارعة في مجال الجودة والتي تقتصر على وضع جملة من المتطلّبات الواجب توفّرها لدى محطّات التّكييف تتعلّق أساسا بالجوانب الصحيّة دون إلزامها بإرساء أنظمة الجودة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه يجري حاليا إعداد مشروع كرّاس شروط يتعلّق بتنظيم نشاط تكييف التمور والغلال والخضر. ومن بين الالتزامات التي من المزمع إدراجها بهذا الكرّاس ضرورة قيام أصحاب محطّات التّكييف للتّمور والغلال والخضر بإرساء نظام للتحكّم في جودة المنتوج.

ومن شأن الإسراع بإصدار هذا الكرّاس أن يساهم في تعزيز مكانة التّمور التونسيّة بالأسواق الخارجيّة وفي اكتساح أسواق جديدة لا سيّما أنّ كسب رهان الجودة أصبح في ظلّ تفكيك الحواجز القمرقيّة من أهمّ مقوّمات التّصدير.

د- المراقبة الفنيّة لصادرات التمور

يتولّى الدّيوان التونسي للتّجارة لمراقبة الفنيّة للصّادرات التونسيّة ومن بينها التّمور[1] اعتمادا على المواصفات التونسيّة المستمدّة بدورها من المواصفات العالميّة.

---

[1] وفقا للمرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرّخ في 3 أفريل 1962 والمتعلّق بإحداثه والأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرّخ في 29 أوت 1994 والمتعلّق بطرق المراقبة الفنيّة للتّوريد والتّصدير والهيئات المؤهّلة للقيام بذلك.

ولتأمين عمليات المراقبة يتحوّل أعوان الدّيوان التونسي للتّجارة إلى مقرّات محطّات التكييف عند كلّ عمليّة تصدير للتّمور لأخذ العيّنات اللاّزمة لمراقبتها. وتشفع هذه العمليّة بإسداء شهادة مراقبة الجودة عند التّصدير أو تحرير إذن في سحب الكمّيات غير المطابقة للمواصفات.

وقد لوحظ في هذا الإطار أنّ عمليّات المراقبة لا تشمل جميع جوانب هذه المواصفات إذ تقتصر أساسا على مراقبة نسبة الإصابة بدودة التمر ونسبة التمور السائبة لصنف الشمروخ والتثبّت من مصداقيّة المعطيات المثبّتة على علب اللّف ولا تمتدّ إلى بقيّة الجوانب وخاصّة منها نسبة الرّطوبة ووزن حبّة التّمر والإضافات الغذائيّة المسموح بها.

وقد أفادت الوزارة المكلّفة بالتجارة بأنّ مراقبة هذه الجوانب تتطلب اللجوء إلى مخابر تحليل وبالتالي وقتا إضافيا من شأنه تأخير عملية التصدير خاصة بالنسبة إلى التمور التي تتمّ مراقبتها وشحنها في المحطات الكائنة بداخل الجمهورية (توزر وقبلي) التي تفتقر إلى مخابر تحليل مختصّة.

كما تبيّن أنّ عمليّات المراقبة لا تتمّ دائما بحضور ممثّل عن مصالح الدّيوانة الذي يتكفّل بعملية تشميع المقطورات المعدّة للتّصدير وهو ما من شأنه أن يحول دون التأكّد من أنّ كلّ الكمّيات المصدّرة من التمور قد تمّت مراقبتها.

وحفاظا على المكانة المرموقة التي تتمتّع بها التمور التونسيّة بالأسواق الخارجيّة، تستدعي هذه الوضعيّة دعما أكثر للجهات المكلّفة بالمراقبة الفنيّة ومزيد ا من التّنسيق مع مصالح الدّيوانة درءا لكلّ ما من شأنه أن يؤثّر سلبا في جودة الصّادرات التونسيّة من التمور وفي ثقة المستهلكين.

*

* *

يمثّل قطاع التمور الثروة الأساسية لمناطق الجنوب التونسي باعتباره من أهمّ مقومات التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بهذه الجهات . كما يساهم هذا القطاع في دفع الصادرات الفلاحية حيث تحتلّ البلاد التونسية المرتبة الأولى عالميا في تصدير التمور. ويكتسي دور الدولة في هذا المجال أهمية بالغة للحفاظ على هذه المكاسب وتدعيمها وهو ما

يتطلّب على وجه الخصوص العمل على معالجة النقائص التي ما زالت تشوب عديد الجوانب المتّصلة بهذا القطاع.

ففي مجال الإنتاج ونظرا إلى قلّة الموارد المائية التي تحدّ من إمكانية التوسّع في الغراسات الجديدة يظل تحسين الإنتاجية العامل الأساسي للرفع من الكميات المنتجة وذلك من خلال مزيد التحكّم في التقنيات الزراعية. لذا فإنّ الوزارة المكلّفة بالفلاحة مدعوّة إلى التصدّي للتوسّعات غير المرخّص فيها للحدّ من ظاهرة استنزاف الموارد المائية. كما أنّ مؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي مطالبة بالإسراع باستكمال الأبحاث العلمية المبرمجة وبضبط المواضيع ذات الأولوية التي لم تشملها بعد عمليات البحث.

وتوصي الدائرة بمزيد الإحاطة بالفلاحين من خلال تدعيم أجهزة الإرشاد والتكوين بالإمكانيات اللازمة إضافة إلى تفعيل دور التعاضديات وإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلاتها حتّى تستجيب لمشاغل الفلاحين.

ويستدعي الرفع من إنتاجية الواحات القديمة وضع خطة من قبل الوزارة المكلّفة بالفلاحة لاستصلاح هذه الواحات وتشبيب الغراسات بها.

أمّا في ما يتعلّق بالجودة التي ترتبط أساسا بالحدّ من الإصابة بدودة التّمر فينبغي على الهياكل العمومية المكلّفة بالإرشاد العمل على مزيد تحسيس الفلاحين بأهمية تنظيف الواحات واستعمال شباك الناموسية لمقاومة هذه الآفة.

وفي مجال الترويج الداخلي فإنّ الإسراع في تنفيذ خطة تأهيل وتنظيم مهنة مجمّعي التمور وتدعيم المراقبة الفنية للتمور لضمان مطابقتها للمواصفات التونسية من شأنهما أن يساهما في تحسين الجودة وتحقيق شفافية المعاملات والأسعار.

وللحفاظ على الموقع الريادي للبلاد التونسية في مجال تصدير التمور فإنّ الهياكل العمومية المعنية ولاسيما المجمع المهني المشترك للغلال ومركز النهوض بالصادرات مدعوّة إلى وضع استراتيجية لتدعيم الصادرات بالأسواق التقليدية وتثمينها بالبلدان الواعدة والبحث عن أسواق جديدة. ومن شأن الإسراع بإعداد الدراسة المبرمجة في هذا المجال أن يساعد على تحقيق هذه الأهداف بما في ذلك الرفع من الكميات المصدّرة من التمور البيولوجية. كما ينبغي في هذا الإطار على الوزارة المكلّفة بالصناعة مزيد تحسيس مكيّفي التمور للانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل والبرنامج الوطني للجودة.

ردّ وزارة الفلاحة والموارد المائية

الإنتاج

تضمّن التقرير أنّ التحكّم في الجودة يعتبر من أهمّ تحديات القطاع للرّفع من نسبة التمور الممتازة المنتجة علما بأنّ نسبة التمور المصدّرة من هذا الصنف لم تتعدّ **1** % من جملة الصّادرات خلال الموسم 2006/2005. وفي هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى أنّه توجد تمور ذات جودة عالية مصنّفة حسب المواصفة التونسيّة في الصنف 1 وهي تمثّل قرابة 90% من الكميّات المصدّرة خلال الموسم المذكور.

مقاومة الأمراض والآفات

مكّنت البرامج المنجزة في الغرض من تحسين نسبة الإصابة بدودة التمر ولكن التطوّر الحاصل في الكميّات المصدّرة من التمور والتي فاقت 45 % من الإنتاج الجملي خلال الموسم 2007/2006 جعل إشكالية الإصابة بهذه الآفة تبرز بحدّة خلال السنوات الأخيرة. وعلى هذا الأساس تمّ إعداد برنامج متكامل حظي بالموافقة بعد أن عرض على مجلس وزاري مضيّق يوم 4 أكتوبر 2007 ويهمّ :

- تكثيف استعمال الناموسيّة : تغليف 10 ملايين عرجون خلال الفترة 2010/2008.
- برنامج تشاركي لتنظيف الواحة داخل المستغلّة خلال نفس الفترة.
- متابعة عملية الجني وفرز التمور بمراكز التّجميع.
- المقاومة البيولوجية عبر نشر طفيل التريكوغرام على 1000 هك بداية من سنة 2008.
- تأهيل مراكز التجميع حيث ينتظر تأهيل 50 مركزا خلال سنة 2008.

أمّا بخصوص إشارتكم إلى عدم تطبيق سعر تفاضلي للتمور المغلّفة فإنّ ما يجدر التذكير به أنّه سبق منذ 2004 أن تمّ إمضاء اتفاق بين الاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ونظيره للفلاحة والصيد البحري يقضي بزيادة 100 مليم/كلغ غير أنّه تمّ العدول عن ذلك من قبل المهنيين لوجود صعوبات في التطبيق.

وفيما يتعلّق بالبدائل لمادّة البروميل فهي متوفّرة مثل غاز الفوستوكسن إضافة إلى غاز ثاني أوكسيد الكربون إلى جانب تجربة بعض البدائل الأخرى على غرار التجميد واستعمال الميكروأوند وتجرّب حاليا تقنية أخرى تعتمد على غاز الفوسفين بالاعتماد على المولّدات بهدف التقليص في مدّة المداواة إلى ساعتين عوضا عن 72 ساعة.

وحول ضرورة الإسراع بالقيام بمعاينة صحية جديدة للوقوف على مدى نجاعة الإجراءات المتّخذة للحدّ من انتشار ظاهرة تكسّر سعف النخيل فقد برمج المجمع ضمن ميزانيته للسنة الحالية إجراء مسح شامل للواحات باعتماد النظام المعلوماتي ***Gis*** *وسيكون الوضع الصحي من أهمّ مكوّناته.*

الإحاطة والتأطير

إنّ تعاضديات الخدمات الفلاحية وبالرغم من عدم تطوّرها مثلما كان مبرمجا بالخطة فقد تم في المقابل إحداث جمعيّات مائية ومجامع للتنمية والّتي وإن اختصّت منذ بداية إحداثها بتسيير مياه الري فإنها ستشمل كذلك خدمات أخرى.

وعلى مستوى التكوين وبخصوص عدم إفراد زراعة النخيل كاختصاص مستقل بذاته ضمن اختصاصات مركز التكوين المهني الفلاحي بدقاش فإنه وعلى ضوء دراسة فنية قامت بها وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي خلال سنة 2006 تمّ إدراج اختصاص الزراعات الواحاتية وذلك لمسلكي شهادة الكفاءة المهنية ومؤهّل التقني المهني على أن يقع العمل به بداية من شهر سبتمبر 2008.

التصديـــر

دعا التقرير إلى إضفاء أكثر تنوّع على الصادرات التونسية وفي هذا الباب نشير إلى التطوّر الملحوظ في صادرات التمور بدون نوى من 840 طنا في موسم 1998/1997 إلى 4000 طن في موسم 2007/2006 ونفس التطوّر الملحوظ شهده قطاع التمور البيولوجية من 107 طنا في موسم 1998/1997 إلى 2300 طن خلال موسم 2007/2006 فضلا عن التنوّع الملحوظ في الأسواق الخارجيّة.

هذا ووصلت صادرات التمور المحشوّة إلى مستوى 20 طنا خلال الموسم الماضي كما تمّت العناية بالمعلّبات لإعطاء قيمة مضافة للتمور والاستجابة لرغبات المورّدين إلى جانب إعداد برنامج للشروع في إنتاج أصناف التمور ذات القيمة التجارية العالية على غرار "المجهول" . وبخصوص غياب الحملات الإشهاريّة بالأسواق الواعدة فقد تمّ التركيز في مرحلة أولى على توسيع القاعدة الاستهلاكيّة داخل الأسواق التقليديّة واقتحام أسواق جديدة مثل تركيا وروسيا وسيعتني البرنامج الإشهاري لسنة 2008 بالأسواق الآسيوية على غرار ماليزيا وأندونيسيا.

وفي الختام لا بدّ من التأكيد على عنصرين هامّين لم يتضمّنهما التقرير ويتعلّقان بـ:

- الخزن التعديلي للتمور وتطوير طاقة الخزن بمناطق الإنتاج حيث ارتفعت من 7000 طن في بداية الخطّة إلى أكثر من 30.000 طن حاليا وهي وضعيّة ساعدت على توفير التمور خلال شهر رمضان وتعزيز الصّادرات وتواجدها لوحدها في الأسواق الخارجية خلال الشهر المعظّم.
- حماية المنتوج من الأمطار حيث فاقت الإنجازات 7 مليون عرجون سنويّا وجلّها بولاية قبلّي.

ردّ وزارة الصناعة والطاقة
والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة

لا يثير التقرير التأليفي حول دور الدولة في تنمية قطاع التمور وخاصّة الملاحظات الواردة بخصوص التحويل وتأهيل وحدات التكييف وانخراطها بنظم الجودة، أية ملاحظات من طرف الوزارة.

ردّ وزارة التجارة والصناعات التقليدية

أبرزت دراسة محتوى التقرير التأليفي حول دور الدولة في تنمية قطاع التمور أنّه قد تمّ الأخذ بعين الاعتبار كلّ ملاحظات وإجابات مصالح الوزارة التي تمّ مدّ الدائرة بها سابقا كتابيا. وبناء عليه فإنّ ما جاء بالتقرير التأليفي المذكور لا يثير تحفّظات من جانب الوزارة.